

كورتني فريير *Courtney Freer

مال وأسواق وأنظمة ملكية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر

***Money, Markets, and Monarchies:
The Gulf Cooperation Council and the Political
Economy of the Contemporary Middle East***

عنوان الكتاب الأصلي:

*Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political
Economy of the Contemporary Middle East*

المؤلف: آدم هنية.

الناشر: مطابع جامعة كمبريدج.

مكان النشر: كمبريدج.

تاريخ النشر: 2018.

عدد الصفحات: 314 صفحة.

* باحثة مهتمة بشؤون الخليج العربي في مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

Research Officer at the Middle East Centre at the London School of Economics and Political Science (LSE).

لتركيز عليها (ص 58). ويصف السوق العالمية التي تذهب إليها تلك الفوائض بأنها خاضعة لهيمنة المؤسسات والأسواق المالية الأميركية وهيمنة الدولار الأميركي، ويشير إلى الدور المتنامي لأسواق شرق آسيا، على الرغم من الهيمنة التقليدية للولايات المتحدة الأميركية، لافتًا إلى تعزيز المنافسة في كسب الأسواق المختلفة، وفي النفوذ الاقتصادي العالمي منذ الانهيار الاقتصادي في عامي 2008 و2009. وفي الفصل الثاني، يحدّد هنية موقع مجلس التعاون في هذه السوق عبر ثلاثة مسارات للتدفّقات المباشرة نحو الخارج: الدين الأميركي وأسواق رأس المال الأميركي، والنظام المصرفي الدولي وخاصة المصارف التي مقرّها في لندن، والاستثمار الخارجي المباشر (ص 61). يستكشف هنية بعد ذلك طرق تأثير استهلاك دول المجلس في الأسواق العالمية بوسائل غير مباشرة. ويشير إلى أن «معدل نمو حصة دول مجلس التعاون في السوق العالمية جاء في المرتبة الثانية بعد الهند التي تتجاوزها الآن بغض النظر عن المتغيرات الأخرى». وهو يلفت إلى أن التدفّقات المباشرة لفوائض دول المجلس نحو الخارج لا تزال تدعم بالتأكيد الموقف الأميركي في الأسواق الدولية (ص 99)، على الرغم من أنه يشير أيضًا إلى التراجع النسبي لحصص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السوق العالمية (ص 89). ويضيف أن دول المجلس تتميز، بصفة خاصة، بتعاظم دورها المرن في الطلب على الاستهلاك العالمي (ص 100).

يغطي هنية في نقاشه لسوق دول مجلس التعاون موضوعًا جذابًا، ولكنه لم يلقَ اهتمامًا لدى الباحثين، وهو موضوع تكتلات الشركات العملاقة العاملة في الخليج، مع تركيز على ثلاثة

يقتفي آدم هنية في هذا الكتاب مؤشرات النفوذ المتنامي للدول الست لمجلس التعاون لدول الخليج العربية طوال العقود الماضية، وتأثيرها في تشكيل الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط الكبير. ويتعمّق في دراسة أدوار تكتلات الشركات العملاقة Conglomerates، ودورة السلع الزراعية، والبيئة المادية المبنية، والقطاع المالي في دول مجلس التعاون. ويسعى بذلك لتقديم مساهمتين في المعرفة العلمية الحالية لدول المجلس، في موضوع لم يُوفّ حقه بعد:

إثبات أن «خروج الفوائض المالية لدول المجلس يشكّل عنصرًا أساسيًا لفهم الشكل الملموس للاقتصاد العالمي المعاصر».

إدراج الشرق الأوسط الكبير ضمن تحليل الاقتصاد السياسي لدول المجلس، بصفته وسيلة لإظهار مدى ارتباط الاثنين أحدهما بالآخر (ص 23).

ينجح هنية في إثبات كلتا النقطتين، فهو يساهم بذلك في الأدبيات التي تتناول تدويل رأس المال (ص 26)؛ إذ يشرح بطريقة مفيدة كيف أن تراكم ما يسميه رأس مال (خليجيًا) مرتبط بساحات أخرى لتراكم رأس المال، وكيف تشكّل العلاقات المكانية رأس المال في دول المجلس وتصوغ الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط الكبير (ص 47-48).

عرض هنية في الفصل الأول سياق تشكّل الفوائض المالية لدول المجلس، موضّحًا أن أهمية تصدير النفط والغاز حظيت باهتمام كبير، في حين نالت عملية إعادة تدوير تلك الأموال في الاقتصاد العالمي اهتمامًا أقل؛ ما دفعه

المختلفة، أو سلطات الدولة، أو أعضاء الأسر الحاكمة. والحقيقة كما عبر عنها هنية، هي أن شبكة العلاقات مُهمة بسبب العلاقة الداخلية بين الطبقة والدولة في الخليج (ص 115)، كما أن التحالفات السياسية يمكن أن تؤدي إلى نجاح شركات الأعمال، مثلما تؤدي الحسابات الخاطئة إلى عواقب مالية (ص 115).

أما من ناحية مواقع تراكم رأس المال، فيحدّد هنية مجالين عريضين: النشاطات الصناعية، وتشمل البتروكيماويات والألمنيوم والفولاذ والإسمنت، ومجال البيئة العمرانية، ويشمل مشروعات البناء الكبيرة ومشروعات التطوير العقاري والاتصالات (تسع شركات اتصالات تشغل جميع شبكات الهاتف النقال والإنترنت في دول مجلس التعاون، وتملكها الدولة كلّها)، وتجارة التجزئة وتوزيع السلع، والخدمات المصرفية والمالية (ص 164). وقد شهد الشرق الأوسط الكبير توسعاً دولياً كبيراً في كلا المجالين والصناعات المرتبطة بهما. ويشير هنية إلى أن تكتلات الشركات العملاقة المتنوّعة، الخاضعة غالباً لسيطرة عائلات بارزة، تعمل في عدد من القطاعات. ويورد في الفصل الثالث قائمة بأسماء كبرى هذه الشركات في دول مجلس التعاون وفي كل قطاع تجاري تناوله؛ ما يمثل مصدراً لا يقدر بثمن. ويصنّف هنية أيضاً نفوذها النسبي داخل بلدان مجلس التعاون من ناحية الحجم، والحصة في السوق، ويعتبر شركات سعودية وإماراتية في طليعتها، يليها شركات كويتية وقطرية، ثم شركات عمانية وبحرينية (ص 179).

يشدّد هنية طوال نقاشه للمجالات المتعدّدة لقطاع الأعمال المتعولم في دول مجلس التعاون، على حقيقة أن كثرة مشروعات التطوير العقاري،

قطاعات رئيسة يتراكم فيها رأس المال في هذه الدول: قطاع الصناعة، وقطاع البيئة المادية المبنية الذي يشمل كلاً من البناء والتعهّدات، والمشروعات العقارية، والاتصالات، والسلع الاستهلاكية، إضافةً إلى قطاع الأسواق المالية (ص 111). ويشير إلى نقطة مهمة مفادها أن في دول المجلس، خلافاً لأي مكان آخر في الشرق الأوسط، «تشابك صناديق الاستثمار الحكومية تشابكاً وثيقاً مع شركات دولية في جميع هذه الشركات. وهي تتآزر معاً لتعزيز موقع رأس المال في دول المجلس على مدار دورة رأس المال بأكملها» (ص 111). وفي هذا السياق، يبرز هنية أيضاً العلاقة التكافلية الناتجة من هذا التشابك بين الدولة وشركات الأعمال.

وفي ما يلي سردٌ لما أراه أهم الأفكار الواردة في الكتاب:

«بدلاً من اعتبار الدولة طرفاً منافساً أو عائقاً أمام تراكم رأس المال الخاص و'الأسواق الحرة' - وهي وجهة نظر وردت في مقاربات كثيرة لدول مجلس التعاون (ودول الشرق الأوسط) وفق منظور فيبر و'الدولة الريعية' - علينا النظر إليها بصفتها شكلاً مؤسسياً يعبر عن سلطة الطبقة الرأسمالية نفسها، ويعكس مصالحها، ويتوسّط بينها (يجب أن ندرك أنها طبقة تشمل الأسر الحاكمة؛ لكنها لا تقتصر عليها). والدولة الخليجية - كما في جميع المجتمعات الرأسمالية - هي دولة طبقية، وليست مؤسسة محايدة أو طفيلية مقطوعة عن العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتراكم أو دولة 'تنافس' القطاع الخاص» (ص 114-115).

غير أن الصفة الطبقيّة للدولة في الخليج لا تعني أن المنافسة غير موجودة بين مصالح الشركات

نجحت دول مجلس التعاون في التفاوض على بيئات أعمال ملائمة (ص 200)، وبلغت هنية أيضًا إلى أنه جرى إعادة رسم دوائر تسويق السلع الزراعية في بلدان الشرق الأوسط (ص 212).

ويشرح المؤلف كيف سعت دول مجلس التعاون لـ «إعادة تركيز تداول الغذاء في الشرق الأوسط، وفق أنماط التراكم في الخليج» (ص 213)، ووثبت نجاحها على هذا الصعيد عن طريق تحليله لبيانات واسعة توضح «الارتباط المتنامي لأنواع وأحجام السلع الزراعية التي تجري زراعتها ومعالجتها وتصديرها، والاستهلاك والطلب في دول المجلس» (ص 215). والواقع أن هناك نسبة متزايدة من سلع غذائية معينة تستوردها دول مجلس التعاون، إما للاستهلاك المحلي، وإما يعاد تصديرها إلى بلدان الشرق الأوسط الكبير؛ ما يجعل مجلس التعاون مركزياً في السوق الإقليمية للسلع الزراعية (ص 217). ويشرح هنية بتفصيل خاص الحالة المصرية، مثبتاً أن استخدام رأس المال الخليجي ربط جوهرياً تراكم رأس المال المصري في هذا الميدان ربطاً متزايداً بالأنماط الخليجية (ص 231-232). وباختصار «إن تدويل رأس المال الخليجي يعيد تحديد حجم الزراعة التجارية في مصر، ويدمجه بقوة ضمن ديناميات تراكم تعود لنظام إقليمي، محوره دول الخليج، وبالتالي يغير طرق تشغيل الشركات الزراعية» (ص 232)، ونتيجةً لذلك فإن بلدان مجلس التعاون، في تقدير هنية، أكثر دول الشرق الأوسط أمناً من حيث توفير الغذاء (ص 234).

يركز الفصل الخامس على دور رأس المال الخليجي في البيئة العمرانية لبلدان الشرق الأوسط الكبير. ويؤكد هنية، في سياق مشابه

خصوصاً تلك التي تملكها الدولة للدولة، لا تعني إقصاء رأس المال الخاص، بل تعني، كما يشير، أن «هذه الهيئات التي تملكها الدولة تشكل حلقة حيوية تربط بين إنفاق الدولة للرأس المال الفائض على البيئة العمرانية وإمكانات التراكم المتاحة للطبقة الرأسمالية في الخليج. وذلك لا يتم من خلال عقود البناء فحسب، بل إن تكتلات الشركات الخليجية الخاصة العملاقة مرتبطة بنوياً بشركات التطوير هذه عبر المشروعات المشتركة، وعبر ملكية الأسهم (في حالة المطورين المدرجين في قائمة الأسواق المالية الإقليمية)، وأحياناً عبر مواقع في الإدارة» (ص 142). لذلك فهو يرى أن وجود الشركات التي تملكها الدولة في مختلف قطاعات دول مجلس التعاون أمر ضروري لتوفير رأس المال الخاص فيها، ومن خلاله يجري تسهيل توسع التمويل الخاص؛ ليشمل كامل أنحاء الشرق الأوسط (ص 143). إذاً، توجد علاقة تكافلية بين رأس المال الحكومي والخاص، إذ تستضيف الشركات الخاصة غالباً شخصيات عامة مهمة في مجالس إدارتها، وغالباً ما تضم مجالس إدارة الشركات التي تملكها الدولة شخصيات من قطاع الأعمال؛ لذلك يبدو الفصل بين هذين النوعين من رأس المال مصطنعاً إلى حد بعيد (ص 180).

يغطي الفصل الرابع من كتاب هنية قطاع دوائر تسويق السلع الزراعية في الخليج، وهو موضوع قلماً أخذ حقه في الدراسة عمومًا، ويبحث بعمق خاص الميل الخليجي نحو التدويل لتحقيق الأمن الغذائي؛ وهو المسعى الذي تصدّرته المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وفي هذا السياق، يناقش المؤلف السعي الخليجي «للاستحواذ على الأراضي» الجاري في الخارج، ولا سيما في أفريقيا؛ حيث

لمجتمع (وما يرتبط بذلك من تحوّل في أولويات البنى التحتية لهذه المشروعات)» (ص 253). واللافت للنظر أن هنية يكشف عن نحو 40 في المئة من إجمالي المشروعات العقارية الكبيرة في ست دول عربية (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس) تملكها أو تبنيها شركات مقرها دول مجلس التعاون، وتبلغ قيمة هذه المشروعات أكثر من نصف القيمة الإجمالية لسوق المشروعات (ص 256). وذكر هنية أن هذه المشروعات تؤثر في نطاق الامتداد الحضري لهذه الدول، وتنعكس على بناها التحتية (ص 265). كذلك «إن السياسات العمرانية التي تحكمها آلية السوق والتي توالى في كامل أنحاء المنطقة طوال سنوات العقد الأول من القرن الحالي، كانت تفترض ضمناً تحققها عبر تدويل رأس المال في دول الخليج، لقد كان ذلك عملاً متعدّد المقاييس من تحوّل رأس المال، أتاح عملية تسليع البيئة المادية المبنية العربية وعززها، سعيًا للتغلب على الجمود المكاني المزمّن لهذا القطاع» (ص 279).

من ناحية أخرى، ينوه الكاتب في إشارة عابرة إلى أن الخليج موقعٌ لتراكم رأس المال غير الخليجي. ويملك رأسماليون عرب رأس المال الخليجي، وهذا يدخلهم في تشكيلات هذه الطبقة في دول مجلس التعاون (ص 264). وربما كان مفيداً هنا لو ناقش هنية دور التحويلات المالية من الموظفين العرب العاملين في الخليج في تدويل بناء الطبقة.

يحلّل الفصل السادس أثر رأس المال الخليجي في تعزيز دور المؤسسات والأسواق المالية في اقتصادات الشرق الأوسط، وهو أمر لا يمكن

لفصول أخرى، أن «مسارات التنمية وإيقاعها وأشكالها ضمن التوسّع الحضري في المدن العربية تتداخل أكثر فأكثر مع ديناميات تراكم مستمدّة من مجلس التعاون الخليجي. أو بعبارة أخرى، يصبح منطوق مقاييس مجلس التعاون بشكل متزايد جزءاً داخلياً من نطاق الامتداد الحضري للمنطقة ككل. ويرتبط هذا التشابك ارتباطاً وثيقاً بتدويل رأس المال الخليجي الفائض في البيئة المادية المبنية لدول عربية أخرى» (ص 246). ويتناول هنية في هذا الموضوع نقطتين نظريتين مهمتين:

تتطلب عملية الاستيطان هذه تغييراً تنظيمياً لتخفيف العوائق أمام الاستثمار في هذا القطاع.

تحدث التدفقات الرأسمالية المتشعبة تغييراً جوهرياً في البنى الطبقة في العالم العربي عموماً، حيث تربط الرأسماليين الخليجين برؤساء أموال البلدان الأخرى في المنطقة (ص 246-247).

وفي مجال التطوير العقاري المربح جداً في الخليج، يؤكد هنية أهمية كون رأس المال مطلوباً في هذا القطاع أكثر من غيره؛ لأن البيئة المادية المبنية لا يمكن نقلها من مكانها، كما يحدث مثلاً في قطاعي الاتصالات والمشروعات الزراعية، ولذلك استثمر في هذه السوق بقوة بما يتماشى مع تدفقات رأس المال العابر للحدود (ص 251). ونتيجة لذلك «فإن عملية تبني سياسة إسكان وبناء عقاري تحكمها آلية السوق هي التي صاغت النموذج المهيمن للتطوير العقاري في مدن المنطقة، كالمشروعات الضخمة، والأبنية البرجية السكنية والتجارية الراقية، والمجمّعات السكنية المسيجة، والمجمّعات التجارية الضخمة، مستهدفة الطبقات الأكثر ثراء في

غير الخليجين تتوقف أكثر فأكثر على العلاقات التي تربطهم بمنطقة الخليج. وباختصار، ليست الدوائر المالية لمجلس التعاون خارجية بالمقياس الوطني لدول عربية أخرى، بل يتعين النظر إليها على أن لها ارتباطاً داخلياً بعمليات تكوين الطبقات والدول في المنطقة بأكملها» (ص 316).

يدرس هنية في الفصل السابع نشوء ما يدعوه «الحالة الطبيعية» الجديدة في الخليج، ولا سيما من خلال دراسة الرؤى الاقتصادية الطموحة. وعلى الرغم من أن رؤية كل بلد تُطرح بصفتها حلاً تكنوقراطياً لمشكلة استمرار انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، فإن هنية يشير بقوة إلى أن كل رؤية هي في الواقع «محاولة تقودها الدولة للاستفادة من هذه الأزمة الظرفية وسيلة لتحويل الشروط العامة لتراكم رأس المال وتعميقها» (ص 330). ويورد في النقاش آراء الماركسيين الذين أرخوا لاستفادة الدول الرأسمالية من الأزمات لفرض تغييرات كان من المستحيل تحقيقها لولا الأزمات، والتي وسّعت السوق فأوصلتها إلى قطاعات كانت لولاها خاضعة لهيمنة الدولة (ص 330). وأشار إلى تقبل دعم السكان المحليين استيراد نموذج من الناتشرية إلى البيئات الخليجية، مع تركيز كبير على الخصخصة. وأظهر هنية حقيقة أن أغلبية عمليات الخصخصة الناجحة منذ عام 2015 كانت من نصيب شركات خليجية تربطها صلات قوية بالدولة والأسر الحاكمة. نتيجة لذلك، «يبدو أننا نشهد تمايزاً متزايداً داخل الطبقة الرأسمالية؛ هيمنة متنامية للشركات الخليجية الكبرى متزامنة وانخفاضاً في رؤوس الأموال الأصغر. وبهذا المعنى، تقدّم معالجة دول الخليج للكساد الاقتصادي مؤشراً قوياً عن المصالح الطبقية التي

إنكاره. وتكمن الحقيقة في «أن الأسواق المالية سهّلت تمرير عائدات البترودولار من الدولة إلى الطبقة الرأسمالية، ما سمح لتكتلات الشركات العملاقة في الخليج باستخدام فوائض أكبر من رأس المال، وبالتالي تمويل مزيد من التوسع على المستويين المحلي والدولي» (ص 289). إضافةً إلى ذلك، أثر تطور الأسواق المالية، التي شهدت توسعاً كبيراً في سنوات العقد الماضي، في كيفية تطور البنى الطبقية أيضاً (ص 289). ويبيّن الباحث أن ربحية المصارف في العالم العربي «مقارنة بحجم رأس مالها أعلى بكثير من الشركات غير المالية. ولهذا، تُظهر هذه المؤشرات القياسية حصول نمو مؤكد في حجم القطاع المالي ووزنه في مختلف أنحاء العالم العربي» (ص 299). يشير هنية أيضاً إلى أن الأسواق المالية تقود إستراتيجيات الأعمال حتى للمؤسسات ذات الطابع غير التجاري، ولذلك فهي تحظى بأهمية حاسمة، ولا سيما بعد التدويل الكبير الذي شهدته طوال العقد الماضي (ص 301). وفي الواقع، تهيمن المصارف المرتبطة بدول مجلس التعاون على المنظومات المصرفية التي لا تملكها الدولة في مصر والأردن ولبنان وفلسطين وسورية، وتمتلك أكثر من نصف أصول هذه المصارف، و86 في المئة في الأردن (ص 308).

يرصد هنية عملية تدويل متزايدة في مواجهة الأزمات الإقليمية تجري بطريقتين: إنشاء شركات في الخارج تابعة لشركات خليجية، وهو النموذج الشائع في القطاعات غير المالية، وأيضاً استثمارات خليجية في مصارف عربية موجودة أصلاً (ص 310-311). ويخلص إلى القول: «يدلّل تحليل التوجهات في قطاعات أخرى، أن المسارات المستقبلية لهؤلاء الرأسماليين العرب

درجة بات الشرق الأوسط «مرتتهناً بحركة المد والجزر التي تعصف بالتراكم في الخليج، لافتاً إلى ارتباط طبيعة تشكّل الطبقة والدولة العربيتين بمتطلبات أكبر تكتلات الشركات العملاقة في دول الخليج من ناحية، وبمكائد السلطات السياسية الخليجية من ناحية أخرى»، مدلاً على أن الأزمات الحالية في المنطقة عزّزت توسيع نطاق عملية تدويل رأس المال الخليجي التي كانت جارية أصلاً (ص 391). كما يشرح: «لأن هذه اللحظة بالذات تشهد حالة من التقلّب الشديد وعدم اليقين، تبرز جميع التناقضات على المستوى الإقليمي بعمق، مع تفاقم حدة التوترات الناشئة داخل مجلس التعاون نفسه، وبين دول المجلس والقوى الإقليمية والدولية الأخرى المنافسة على النفوذ» (ص 392).

أخيراً، يناقش هنية باختصار التطورات الأخيرة مثل أزمة مجلس التعاون، وإحياء العلاقات مع إسرائيل، وبروز الدور الإنساني لدول المجلس في أنحاء الشرق الأوسط. وينهي الكتاب بملاحظة متشائمة أن «الدور الخليجي في صنع المنطقة ساهم في تعميق حدة الاستقطاب على جميع المستويات، أي بين دول المجلس وبين بقية دول الشرق الأوسط، وداخل مجلس التعاون نفسه، وداخل حدود كل بلد على حدة» (ص 432).

إجمالاً، الكتاب مكثف جداً؛ إذ يحتوي على قدر كبير من المعلومات الإحصائية والنوعية المفيدة، لذلك يُنصح بقراءته كل من يهتم بالاقتصاد السياسي للشرق الأوسط.

تستند إليها باستمرار عملية صنع السياسات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (ص 332).

يستشهد هنية في نقاشه للرؤى المستقبلية بأهداف تقليص الإنفاق الحكومي، وإيجاد مصادر دخل جديدة، مثلاً، عبر خفض التكاليف في المشروعات الكبيرة، وخفض الإنفاق على التوظيف في الحكومة، وفرض الضرائب والرسوم (ص 357). ورأى أيضاً في اعتقال رجال الأعمال السعوديين في فندق ريتز كارلتون، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 «محاولة أخرى لجمع أموال من الطبقات الرأسمالية السعودية [...] أشبه بـ'ضرائب قسرية' في بلد لا توجد فيه ضرائب على الشركات» (ص 370).

يرى هنية محقاً أن الوقت الحالي هو بمنزلة فترة تغيير بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي في الخليج، ما قد يغير العلاقات بين الدولة والطبقة عن طريق تغيير طرق تراكم رأس المال (ص 376). ثم يخلص إلى أن «التحولات الاستراتيجية الجارية حالياً في بلدان مجلس التعاون، تعبّر أبلغ تعبير عن رؤى رأس المال» (ص 376). ويلفت الكاتب إلى أن المواطنين الأشد فقراً، إضافة إلى عدد كبير من العمال المهاجرين في مجلس التعاون، يتعرّضون لمزيد من التهميش في لحظة التغيير هذه (ص 377).

يتطرق الفصل الختامي المختصر قليلاً إلى النقاط الرئيسة المستفادة من الكتاب، والتي لها تأثيرات مهمة في الأكاديميين وصناع القرار. وفيه أكد هنية بطريقة نقدية مرة أخرى إلى أي